مجلة الائتلاف الإلكترونية

العدد (8) ..... (نوفمبر 2020- كانون الثاني 2021)

ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة

في هذا العدد:

- الأردن: الأميرة بسمة تؤكد اهمية المشاركة السياسية للمرأة لتعزيز الحياة الديمقراطية.....ص1
- الجزائر: الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان: تقدم المساواة بين الجنسين كحق من حقوق الإنسان.....ص1
- الائتلاف يستضيف السيدة تيريزا ماي ويناقش قوانين الحماية من العنف الأسري في جلسة مع "منتدى هلسنكي للسياسات شبكة البرلمانيات".....ص2
- الائتلاف يعقد اجتماع الهيئة العامة والإدارية.....ص2
- اجتماع افتراضي لإعادة التأكيد على الالتزام بمناهضة العنف ضد المرأة.....ص3
- الائتلاف يرحب بانضمام ثلاثة عضوات جديدات.....ص3
- الأردن: جلسة حول العنف السياسي ضد المرأة..... ص4
- الأردن: لجنة المرأة في مجلس الأعيان تبحث دراسة قامت بها رئيسة الائتلاف المحامية وفاء بني مصطفى للوقوف على الأولويات التشريعية.....ص4
- العراق: لجنة المرأة العراقية تكثف جهودها حول قانون الحماية من العنف الأسري العراقي ص5
- العراق: لجنة المرأة العراقية تناقش في عدة جلسات قانون الناجيات الأزيديات.....ص6
- لبنان: تعديلات على قانون الحماية من العنف الأسري.....ص8
- مصر: للمرة الأولى امرأة تترأس أولى جلسات مجلس النواب.....ص8

الأردن: الأميرة بسمة تؤكد اهمية المشاركة السياسية للمرأة لتعزيز الحياة الديمقراطية

أكدت سمو الأميرة بسمة بنت طلال، رئيسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، أن المشاركة السياسية للمرأة ضرورة حتمية لتعزيز الحياة الديمقراطية في كل دول العالم وانجاحها وتحقيق اهدافها. وبينت سموها أن المشاركة السياسية للمرأة تسهم في إثراء التجارب الديمقراطية للدول، وتجويد عملية اتخاذ وصنع القرار، والعمل على تطوير تجربة المرأة في العمل السياسي ودورها في خدمة المجتمع. وقالت سموها، في كلمة ألقتها عبر تقنية الاتصال المرئي، اليوم الثلاثاء، في الحفل الافتراضي لإطلاق الدليل العملي حول العنف ضد المرأة في السياسة، إن خوف المرأة من العنف السياسي يقف سببا رئيسا وراء ضعف مشاركتها السياسية، وسعيها للوصول للمناصب القيادية في كثير من المجتمعات.

ونظم الحفل الافتراضي ائتلاف البرلمانيات العربيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة والمعهد الديمقراطي الوطني.

البقية ص (7)

الجزائر: الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان: تقدم المساواة بين الجنسين كحق من حقوق الإنسان

وفاء بني مصطفى، بالعضوات اللواتي تم تعيينهما حديثا من قبل البرلمان الجزائري في ائتلاف البرلمانيات وهما نوارة سعدية جعفر، عضو مجلس الأمة، وصليحة مخرف عضو المجلس الشعبي الوطني. كما قدمت سعادة المحامية بني مصطفى نبذة عن الائتلاف وأنشطته وإنجازاته وعن الاتفاقية العربية التي وضعها الائتلاف بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

نظم البرلمان الجزائري بالتعاون مع ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية ندوة بعنوان: الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان: تقدم المساواة بين الجنسين كحق من حقوق الإنسان وذلك بتاريخ 15/ 12/ 2020.

ورحبت رئيسة الائتلاف، سعادة المحامية

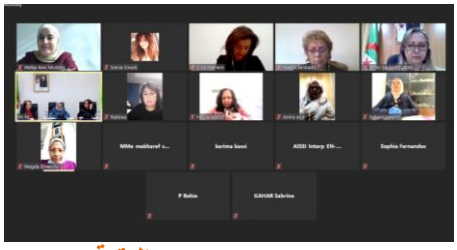

البقية ص (8)

مجلس نواب المملكة المتحدة وجامعة الدول العربية يدعوان إلى اتفاقية ملزمة قانونًا للتصدي للعنف ضد المرأة

في 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 2020، اجتمعت جامعة الدول العربية ومجموعة من أعضاء البرلمان من مختلف الأحزاب من المملكة المتحدة والمنطقة العربية معًا للوقوف معًا في إعادة التأكيد على التزامهم بالتصدي للعنف ضد النساء والفتيات وجعل مجتمعاتنا أكثر أمانًا وشمولية وعدالةً. ودعوا إلى إعطاء الأولوية لحقوق المرأة من خلال اعتماد اتفاقية دولية ملزمة قانونًا في جميع أنحاء المنطقة العربية لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

تعمل جامعة الدول العربية على اعتماد أول اتفاقية إقليمية لها على الإطلاق لمعالجة العنف ضد المرأة ، والمعروفة باسم الاتفاقية العربية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات والعنف الأسري. وبمجرد اعتمادها، سيمثل ذلك التزامًا يصل إلى 22 دولة عربية وسيحمي ما يقدر بنحو 200 مليون امرأة وفتاة من خلال سن تدابير لمنع العنف ومقاضاة الجناة. كما أنها ستكون أول معاهدة دولية على الإطلاق تتصدى للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية.

تمت صياغة اتفاقية جامعة الدول العربية بطريقة تخدم كمرجع دولي مهم في هذا المجال، فعلى الرغم من الجهود المتنوعة المبذولة لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي، لا توجد صك ملزم قانونًا مصمم خصيصًا لحماية المرأة من العنف. الاتفاقية، وهي نص ملزم قانونًا، ستمهد الطريق لدفع الأنظمة الدولية والإقليمية الموحدة لحماية النساء والفتيات من العنف.

في حدث استضافته مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، انضم نواب من مختلف الأطياف السياسية إلى جامعة الدول العربية في الدعوة إلى إعطاء الأولوية لحقوق المرأة في جميع أنحاء المنطقة. أولئك الذين طالبوا بمزيد من حقوق المرأة هم:

- السفيرة هيفاء أبوغزاله، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية
- المحامية وفاء بني مصطفى، رئيس ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة وعضو سابق في مجلس النواب الأردني
- ريتشارد جراهام النائب، عضو البرلمان عن جلوستر ، رئيس مجلس إدارة مؤسسة وستمنستر للديمقراطية والمبعوث التجاري لرئيس الوزراء إلى المجموعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ، ماليزيا ، الفلبين وإندونيسيا
- ليزا ناندي عضو البرلمان عن ولاية ويغان ووزيرة دولة الظل للشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية
- بريت جيل النائب، عضو البرلمان عن إدجباستون ووزير ظل للدولة للتنمية الدولية
- إيليده وايتفورد، عضوة البرلمان السابقة عن بانف وبوشان والمتحدثة السابقة باسم الحزب الوطني الاسكتلندي للمرأة.

يأتي هذا التقدم في لحظة مهمة، فمنذ تفشي فيروس كوفيد -19، اشتدت جميع أنواع العنف ضد المرأة. يُعرف هذا باسم جائحة الظل. على الصعيد العالمي، تواجه واحدة من كل ثلاث نساء شكلاً من أشكال العنف خلال حياتها وقد يكون هذا الرقم في الواقع أعلى من ذلك بكثير، حيث لا يتم الإبلاغ عن العديد من الحالات.

قالت الدكتورة هيفاء أبو غزالة في كلمتها الافتتاحية:
"إن هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو أحد الأهداف الرئيسية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بما في ذلك مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة."
"أطلقت جامعة الدول العربية العديد من المبادرات لدفع هذه السياسات وضمان تنفيذها. وفي هذا الصدد، فإن العمل على تطوير وصياغة الاتفاقية العربية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات بما في ذلك العنف الأسري، هو معلم رئيسي، خاصة أنه تم تقديمها بدعم كبير من البرلمانيين العرب، كما أن الاتفاقية مهمة جدا للدول العربية أيضا."
"تحرص جامعة الدول العربية والأمانة العامة على مواصلة دورها الرئيسي في دفع منظومة واستراتيجية إقليمية شاملة إلى الأمام لمكافحة العنف ضد المرأة والتصدي لهذا الوباء العالمي"

قالت وفاء بني مصطفى، رئيسة ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية وعضو سابق في مجلس النواب الأردني:
"إن الجهود التي يبذلها الائتلاف وجامعة الدول العربية بشأن هذه المبادرة تبعث برسالة قوية حول الأهمية الأساسية لمكافحة العنف ضد المرأة."
"إنه يوضح التزامنا الكبير كبرلمانات وحكومات بما يمثل أولوية في المنطقة العربية ويجب أن يكون عالميًا."
"سوف نلتزم بمواصلة السير على طريق تغيير حياة النساء والفتيات في المنطقة العربية، من خلال تدابير الحماية التي أبرزتها هذه الاتفاقية."

قالت الدكتورة دينا ملحم، مديرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكبيرة مستشاري حقوق الإنسان في مؤسسة وستمنستر للديمقراطية:
"تمت كتابة الاتفاقية بقصد أن تصبح مصدراً للقانون الدولي فيما يتعلق بمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي."
وهناك دور مهم لهذه الاتفاقية ولجامعة الدول العربية للعب دور رائد في هذا المجال، وتحديدا في ظل عدم وجود اتفاقية دولية تتعلق بهذا الموضوع. تمثل مسودة الاتفاقية العربية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات والعنف الأسري رؤية الدول العربية لترسيخ ثقافة اللاعنف وعدم التمييز ضد النساء والفتيات، وتعزيز نظام إقليمي متكامل. تم العمل على الاتفاقية برعاية جامعة الدول العربية، وبدعم من ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمكافحة العنف ضد المرأة.
تم اقتراح الاتفاقية لأول مرة في عام 2016 من قبل ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية، بدعم تقني من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية (WFD). روج الائتلاف ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية لمشروع الاتفاقية وإبراز أهميتها، خاصة للبرلمانات العربية، من خلال تنظيم مناقشات مائدة مستديرة لعرض ومناقشة المسودة في البرلمانات.
بمجرد اعتمادها رسميًا من قبل جامعة الدول العربية، يجب أن يتم التوقيع على الاتفاقية من قبل الحكومات العربية والتصديق عليها ، لاحقًا ، من قبل البرلمانات الوطنية. سيتم تسهيل هذه العملية من خلال حقيقة أن أعضاء البرلمان من المنطقة قاموا بدور نشط في تشكيل النص في ابتكار رئيسي آخر في كيفية التفاوض على الصفقات الدولية.

الائتلاف يستضيف السيدة تيريزا ماي ويناقش قوانين الحماية من العنف الأسري في جلسة مع "منتدى هلسنكي للسياسات شبكة البرلمانيات"

نظم ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة و"منتدى هلسنكي للسياسات شبكة البرلمانيات" جلسة حول كوفيد 19 والعنف الأسري (التجربة الأردنية) وذلك بتاريخ 2020/12/18 بحضور السيدة تيريزا ماي، رئيسة وزراء بريطانيا السابقة.

أدارت اللقاء البارونة هيلينا كندي، وقدمت بني مصطفى عرضاً توضيحياً يسلط الضوء على التجربة الأردنية في تشريع قانون الحماية من العنف الأسري وتعديلاته. وتحدثت عن منظومة الحماية من العنف الأسري في الأردن وأشارت إلى جهود الفريق الوطني لحماية الأسرة.

وتحدثت سعادة العين هيفاء النجار عن أهمية التعليم في نبذ العنف الأسري والاستثمار في الشباب وتأهيلهم ضمن نظام تعليمي يضمن مشاركتهم في فعاليات تنمي قدراتهم ومواهبهم وتدمجهم ببعضهم، وبينت أن هنالك فجوة ما بين الإدراك والسلوك فالأشخاص يعلمون أن هنالك ظاهرة العنف الأسري ولكن سلوكهم لا ينمي عن مدى معرفتهم. وقالت: "على الأفراد أن يفكروا ويتعلموا "

وأشارت تيريزا ماي إلى أهمية أن يعرف المشرعين والأفراد معنى العنف الأسري بكافة أبعاده وأشارت إلى أهمية تدريب القضاة والمدعين العامين.

وشاركت في الجلسة عضوة ائتلاف البرلمانيات، النائب انتصار الجبوري من العراق، وأشارت إلى أن العراق لديه حالات عنف ولا يوجد قانون للحماية من العنف الأسري ولا سيما أن العادات والتقاليد لا تسمح للمرأة للذهاب وتقديم الشكوى عن حالات العنف. وبينت أن جائحة كورونا زادت من حالات العنف. وأشارت إلى المادة 41 من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1996 والتي تسمح للزوج بضرب زوجته ولا تعترف بهذا الفعل كجرم. كما أشارت إلى ضرورة إلغاء المادة 398 التي تعفي المغتصب من العقوبة في حال تزوج من المغتصبة. وبينت أن العراق يعمل على مشروع قانون للحماية من العنف الأسري منذ عام 2010 وأنهم يسعون لتمريره.

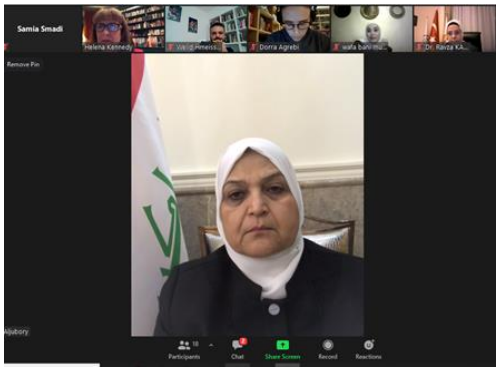

الائتلاف يعقد اجتماعه السنوي

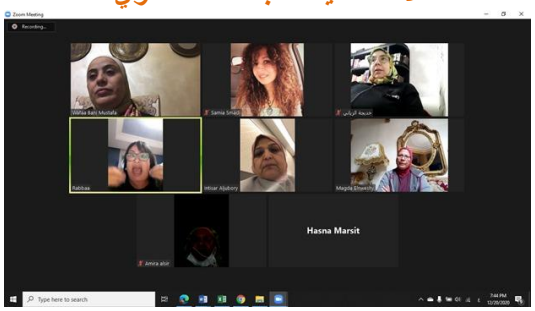

عقد ائتلاف البرلمانات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة اجتماع الهيئة العامة والإدارية بتاريخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2020، عبر تقنية زوم وناقش أعضاء الائتلاف أهم المستجدات في المنطقة وأنشطة الائتلاف وخططه المستقبلية كما تناول الأعضاء التحديات التي تواجه المرأة في الترشح للانتخابات لا سيما في ظل تراجع تمثيل المرأة في عدد من البرلمانات العربية.

رئيسة الائتلاف في حوار مع عضوات مجلس النواب الأردني الجدد

شاركت رئيسة الائتلاف وفاء بني مصطفى بتاريخ 27/ 11/ 2020 في جلسة حوارية نظمتها اللجنة الوطنية لشؤون المرأة مع عدد من سيدات نواب المجلس التاسع عشر. وأكدت للحضور على أهمية السعي للمعرفة وقالت: "إن عدم المعرفة يتم تخطيه بالسؤال، ولا أحد يعلم كل شيء ".

وبينت أهمية العمل المشترك ولا سيما في قضايا المرأة وقدمت للسيدات بعض النصائح في التعامل مع الصحافة .وكونها رئيسة ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة والمتواجد في مجلس النواب الأردني، أبدت استعدادها تقديم كافة وسائل الدعم وتزويد السيدات النواب بأية معلومات تخص العمل البرلماني والمرأة سواء على مستوى الأردن أو على المستوى الإقليمي. وأكدت على أهمية بناء الخبرات من العلم والتدريب والاطلاع على الدستور وعلى النظام الداخلي لمجلس النواب .

وتحدثت السيدات النواب عن التحديات التي واجهتهن في الترشح للانتخابات وعن كيفية مقدرتهن على مواجهة تلك التحديات وعن استعدادهن لتبني قضايا المرأة .

وأشارت دكتورة سلمى النمس إلى أن اللجنة الوطنية للمرأة على استعداد لتقديم ورقة مرجعية تساعد السيدات النواب على التعرف على الجوانب القانونية للتشريعات قيد النقاش في مجلس النواب التاسع عشر.

العراق: النائبة انتصار الجبوري تؤكد على اهمية مناهضة العنف ضد المرأة والاسراع بتشريع قانون الحماية من العنف الاسري

اكدت النائبة انتصار الجبوري نائبة رئيس لجنة المرأة والاسرة والطفولة ان اللجنة داعمة لكل الجهود الرامية الى تشريع قانون الحماية من العنف الاسري وتحقيق الاستقرار للأسرة العراقية.جاء ذلك خلال عقد اللجنة جلسة حوارية يوم الاثنين 7 كانون الأول 2020 لمناهضة العنف ضد المرأة برعاية نائب رئيس مجلس النواب الدكتور بشير حداد وبحضور عدد من السيدات عضوات المجلس وبالتعاون مع جمعية الأمل العراقية بدعم من هيأة الامم المتحدة للمرأة في العراق تحت شعار (السلام يبدأ من منازلنا) وبمشاركته العديد من الشخصيات الأكاديمية ومسؤولات منظمات المجتمع المدني وبعض من الإعلاميين من مختلف القنوات الفضائية .

العراق: لجنة المرأة تناقش قانون الحماية من العنف الأسري مع اللجنة القانونية

شاركت لجنة المرأة والاسرة والطفولة النيابية متمثلة بنائب رئيس اللجنة انتصار الجبوري ومقرر اللجنة وصفية شيخو يوم الاحد ٢٠٢٠/١١/٨ في مناقشة قانون العنف الاسري مع اللجنة القانونية بحضور وفدٍ نسوي من شبكة النساء العراقيات. واكدت اللجنة خلال الاجتماع الذي عقد في مقر اللجنة القانونية بمجلس النواب على ضرورة الاسراع في تشريع القانون لأهميته الكبيرة للحد من ظاهرة دخيلة على المجتمع العراقي والذي يعتبر من المجتمعات الحريصة على الترابط الاسري وللحد من العنف الذي يطال بشكل خاص المرأة والاطفال فضلا عن كبار السن، مشيرين الى حرص لجنة المرأة الاخذ بنظر الاعتبار تعاليم الشريعة السمحاء وتوجيهات المرجعية واراء ذوي الاختصاص بالإضافة الى الالتزام بتطبيق بنود الدستور العراقي الداعي الى احترام حقوق الانسان.

العراق: لجنة المرأة العراقية تشارك بورشة عمل حول قانون الحماية من العنف الأسري

شاركت عضوات لجنة المرأة والاسرة والطفولة برئاسة النائبة ميسون الساعدي اليوم الاربعاء 18 تشرين الثاني 2020 في جلسة نقاشية حول قانون الحماية من العنف الأسري التي عقدت برعاية النائب الاول لمجلس النواب الاستاذ حسن كريم الكعبي وبحضور عدد من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب ممثلين عن اللجان البرلمانية من القانونية وحقوق الانسان ولجنة الأوقاف والشؤون الدينية وبمشاركته العديد من الشخصيات الأكاديمية والسادة القضاة ومسؤولي منظمات مجتمع مدني وبعض من الإعلاميين من مختلف القنوات الفضائية.

وتم خلال الورشة التي افتتحها السيد النائب الاول بكلمة رحب فيها بجميع الحاضرين مثمنا جهود لجنة المرأة والأسرة والطفولة في دراسة وتحليل اهم النقاط التي يحتويها قانون العنف الأسري وإمكانية التعديل عليها او إلغاء البعض منها مما يخدم في رفع المعاناة التي تعاني منها الأسرة العراقية من خلال مشاركتها بالعديد من الندوات والجلسات النقاشية حول القانون وكذلك تطرق الى بيان دور مجلس النواب في تشريع القانون وانجاز الكثير من مشاريع القوانين المتعلقة بتنفيذه لإزالة التفكك الحاصل ما بين أفراد الأسرة العراقية. وقدمت الباحثة الاجتماعية في الأسرة والطفولة خلال الجلسة د.ذكرى جميل ورقة بحثية مضمونها كل ما يتعلق بالعنف الأسري من منظور اجتماعي.

من جانبها اكدت النائبة الساعدي وعضوات اللجنة على استعدادهم في المضي بعقد الكثير من الجلسات والاجتماعات التي تتعلق بالقانون وإمكانية التعديل عليه وفق الاطر التشريعية والقانونية مثمنا دور منظمات المجتمع المدني وكافة الجهات المعنية بالنهوض بالواقع الاجتماعي للأسر العراقية مشيرين الى أهمية الاعلام العراقي وكافة القنوات الفضائية والدراما التلفزيونية والسينما والمسرح لتطوير الفكر للمواطن العراقي وتنميته وتثقيفه لبناء أسرة عراقية موحدة ومتماسكة فيما بينها وتشعر بأمان واستقرار دائم.

مصدر الأخبار في هذه الصفحة : موقع مجلس النواب العراقي

العراق: مناقشة قانون الناجيات الأزيديات

عقدت لجنة المرأة والأسرة والطفولة النيابية، الثلاثاء 27 أكتوبر 2020، اجتماعا برئاسة النائبة ميسون السعدي، رئيسة اللجنة. جاء الاجتماع لبحث التعديلات المقترحة على مشروع قانون الناجيات الأزيديات، بما يضمن العدالة والتأهيل للعراقيات والأزيديات اللواتي نجين من داعش. كما ناقشوا إمكانية إشراكهم في التمتع بنفس الامتيازات الممنوحة لأقرانهم في قانون مؤسسة الشهيد.

العراق: لجنة المرأة ولجنة الشهداء تناقشان قانون الناجيات الأزيديات

عقدت لجنة المرأة والاسرة والطفولة النيابية اجتماعا برئاسة النائبة ميسون الساعدي رئيسة اللجنة وحضور النائبين انتصار الجبوري ووصفية شيخو اليوم السبت ٢٠٢٠/١١/٧ لمناقشة قانون الناجيات الازيديات. وفي مستهل الاجتماع الذي عقد بمقر لجنة الشهداء وحضور رئيس لجنة الشهداء النائب عبد الاله النائلي فضلا عن النائبين هدار البارزاني و صائب خدر، اكد المجتمعون على ضرورة
الاسراع بتشريع القانون فضلا عن مناقشة تقرر لجنة المراة المقدم الى لجنة الشهداء النيابية. واتفقت اللجنتان النيابيتان على اعداد تقرير مشترك بشأن القانون والخروج برؤيا موحدة ومن ثم ارساله الى رئاسة المجلس لعرضه للقراءة الثانية في جلسات مجلس النواب القادمة.

مصدر الأخبار في هذه الصفحة : موقع مجلس النواب العراقي

العراق: معرض الواقع الافتراضي (لا أحد يصغي)

أقامت لجنة المرأة والاسرة والطفولة برئاسة النائبة ميسون الساعدي اليوم الثلاثاء ٨/١٢/٢٠٢٠ معرض الواقع الافتراضي تحت عنوان (لا أحد يصغي) حول الابادة الجماعية للأزيدين برعاية نائب رئيس مجلس النواب الدكتور بشير حداد وبحضور عدد من السيدات والسادة اعضاء المجلس بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) وبمشاركة عددا من ممثلي منظمات المجتمع المدني في مبنى مجلس النواب.

العراق: لجنة المرأة والاسرة والطفولة تشارك بالاجتماع الفني الخاص بقانون الناجيات الأزيديات في أربيل

شاركت لجنة المرأة والاسرة والطفولة برئاسة النائبة ميسون الساعدي وعضوات اللجنة كلا من انتصار الجبوري وصفية شيخو ولليال محمد علي مع اعضاء من لجنة الشهداء والسجناء السياسين ولجنة العمل والشؤون الاجتماعية ولجنة حقوق الانسان واللجنة القانونية بالاجتماع الفني المشترك المقام في اربيل للفترة من 20-22/ كانون الاول / ٢٠٢٠ بخصوص مشروع قانون الناجيات الازيديات برعاية المنظمة الدولية للهجرة ووكالة الامم المتحدة للهجرة. وجرى خلال الاجتماع مناقشة ووضع اللمسات الاخيرة لدعم مشروع القانون ليكون بمستوى يحفظ حقوق الناجيات وتعويضهن ماديا ومعنويا ونفسياً وهو اقل ما يمكن ان يقدم لهن تعويضا لما جرى عليهن من عنف بكل انواعه. من جانب اخر جرت عدة لقاءات مع الاخوات الناجيات من المكون الازيدي والتركماني والشبكي والمسيحي وعرضن فيها موجز لما لاقينه من عذاب وسبي واغتصاب وتهجير. كما قدم النواب المشاركين موجزا عن الاجراءات التشريعية للقانون مؤكدين على ضرورة تشكيل لجنة للبت والمصادقة على طلبات المشمولات وكذلك اضافة بعض الفقرات لمشروع القانون بما يخدم الناجيات للوصول الى حياة كريمة لهن في المجتمع.

تابع...الأردن: الأميرة بسمة تؤكد اهمية المشاركة السياسية للمرأة لتعزيز الحياة الديمقراطية

وأشارت سموها إلى أهمية الدليل في مساعدة البرلمانيات وعضوات المجالس البلدية والأحزاب السياسية ومجالس النقابات والإدارة، والعاملات في القطاعين العام والخاص، وتوجيههن نحو الممارسات الفضلى للعمل واداء مهامهن على أكمل وجه.
بدوره، قال وزير الشؤون السياسية والبرلمانية، رئيس اللجنة الوزارية لتمكين المرأة المهندس موسى المعايطة، إن مسيرة مشاركة المرأة الأردنية في الحياة العامة كانت وما تزال نهجاً عاماً وقراراً وإرادة سياسية عليا منذ تأسيس الدولة الأردنية إلى يومنا هذا، وهو ما تؤكده التطورات التشريعية في كل المراحل التاريخية للدولة الأردنية.
وأضاف ان الأعوام الخمسة الماضية شهدت صدور وتعديل تشريعات هادفة إلى إزالة التمييز والعنف ضد المرأة، وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة وحمايتها من العنف، مشيرا إلى دور لجنة مواجهة العنف الاسري المنبثقة عن اللجنة الوزارية لتمكين المرأة، والتي عملت على اتخاذ التدابير اللازمة للحد من هذه الحالة.
وعلى المستوى السياسي، أكد المعايطة، ان مشاركة المرأة، تطورت منذ إقرار مبدأ الكوتا في الانتخابات النيابية عام 2003، وتطبيقها في جميع أشكال الانتخابات البلدية واللامركزية، وصولاً إلى قانون الانتخابات الحالي الذي أجريت بموجبه انتخابات 2020، وشهدت مشاركة واسعة في ترشح السيدات الأردنيات بزيادة بلغت 44 بالمئة عن انتخابات عام 2016، مؤكدا ايمان الحكومة بالأثر الايجابي لمحاربة جميع اشكال العنف على عجلة التنمية.

من جانبها، قالت رئيسة الائتلاف وفاء بني مصطفى، إن إطلاق الدليل الأول من نوعه في الوطن العربي والفريق الاستشاري، جاء في إطار المبادرة، التي أطلقت العام الماضي بالتعاون بين ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة ويضم 13 دولة عربية، ومجلس النواب الاردني، والاتحاد البرلماني الدولي لحماية المرأة من العنف السياسي والمعهد الديمقراطي الوطني. واكدت أهمية الدليل في تمكين المرأة في المواقع القيادية والسياسية في كل دول العالم، من الانتقال الى الفضاء العام ومواجهة كل اشكال التمييز والتنمر ضدهن، وتقبلهن للمساءلة السياسية والموضوعية على حساب العنف.
وأشارت مديرة بعثة الوكالة الامريكية للتنمية الدول في الاردن شيري كارلين، إلى أهمية الشراكة الاستراتيجية بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية الممتدة منذ 70 عاما، مؤكدة الالتزام الأمريكي بدعم النمو الاقتصادي في الأردن تعزيزا لاستقرار المنطقة.

وقالت إن تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا يسهم في تعزيز النمو في جميع المجالات في الاردن، مشيرة إلى دور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إعداد وتطوير دليل مكافحة العنف ضد المرأة في الحياة العامة، لضمان سماع أصوات النساء، وإتاحة الفرصة أمامهن للمشاركة في السياسة والاقتصاد والحياة العامة.
وأعلن مدير المعهد الديمقراطي الوطني في الشرق الاوسط وشمال افريقيا اريانيت شيهو، أن المعهد أطلق حملة "تحديث وجه السياسة"، لدعم التمكين السياسي للمرأة، مشيرا إلى مبادرة "القوة للمرأة"، التي يتبناها المعهد كفرصة للنساء البرلمانيات وسيدات ورجال الاعمال والأكاديميين والممثلين عن الحكومات لصياغة ومناقشة قضايا السياسة الرئيسية مع الأحزاب المختلفة، وصولا إلى بناء تحالفات وشبكات بين البرلمانيات حول التشريعات المراعية للنوع الاجتماعي.
وأشارت الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية السفيرة هيفاء ابو غزالة، إلى أن الجامعة اتخذت خطوات ملموسة في محاربة العنف ضد النساء والقضاء عليه، واعتمدت العديد من الاستراتيجيات الهادفة في هذا المجال.

ويتضمن الدليل تعريف العنف السياسي وخصائصه واشكاله والمتسببين فيه، والسياسيات المتأثرات به، وكيفية التصدي لهذا الشكل من اشكال العنف الذي يهدد الجهود الهادفة تحقيق المساواة وتقليص الفجوة بين الجنسين، ودفع الكثير من السياسيات والقياديات لترك مناصبهن، وأصبح رسالة سلبية للقياديات الشابات في المستقبل.
وعرض عضو الفريق النائب السابق جميل النمري، لآلية عمل الفريق كبيت تطوعي لمساعدة المرأة في العمل العام، من خلال مراجعة القوانين والانظمة مع الجهات المعنية، وتنسيق الجهود وتقديم المشورة والنصائح للنساء في العمل العام، والمساعدة في التصدي لأشكال العنف ضد المرأة في الحياة العامة، وبخاصة التنمر على مواقع التواصل الاجتماعي.
وشهد الاطلاق مداخلات واسعة لعدد من الخبراء وممثلي منظمات المجتمع المدني والبرلمانيات، أكدت اهمية التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة العامة والسياسة، كوسيلة للوصول إلى مجتمعات تسودها قيم العدالة والمساواة واحترام الرأي والرأي الأخر.

تابع...الجزائر: الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان: تقدم المساواة بين الجنسين كحق من حقوق الإنسان

وبينت المحامية بني مصطفى أن انضمام عضوتين من الجزائر مناسبة عظيمة وشرف كبير وقالت: " إن هذه العضوية من شأنها أن تضفي على عمل الائتلاف أثراً كبيراً وأن تعزز التعاون من أجل الحماية والوقاية من العنف ضد المرأة بكافة أشكاله." وبينت أن جائحة كورونا كشفت عن أوجه عدم العدالة بين فئات المجتمع وأن أكثر الفئات المهمشة هي النساء حيث أكدت أنه بحسب الإسكوا زاد العنف ضد النساء بنسبة 37% وفي الأردن زاد بنسبة 33% وقالت: " أينما تكون حقوق النساء مهدورة يكون الجميع في دائرة الخطر." واختصت الندوة التي شاركت فيها برلمانيات من بعض الدول العربية، بتقديم التجربة الجزائرية في مجال تمكين المرأة. وقد تضمن جدول أعمالها مناقشة البندين التاليين: القيادة النسائية والمشاركة الكاملة والفعالة وصنع القرار في الحياة العامة، والجهود الوطنية والإقليمية والدولية للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات كجزء من عملية دعم المساواة بين الجنسين.

وشارك في الندوة عدد من عضوات الائتلاف وهن: ماجدة النويشي، وسحر القواسمي، وحسناء مرسيط، ونعيمة رباع، وأميرة السر عمر بابكر. وشاركت من مجلس الأمة الجزائري السيدات: لويزة شاشوة، نائب رئيس مجلس الأمة، ونوارة سعدية جعفر، عضو مجلس الأمة، عضو ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، ورفيقة قصري، عضو مجلس الأمة، وليلى براهيمي، عضو مجلس الأمة، وفوزية بن باديس، عضو مجلس الأمة. ومن المجلس الشعبي الوطني الجزائري شاركت النائب صليحة مخرف هوي رئيسة لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية كما أنها عضو ائتلاف البرلمانيات العربيات لمناهضة العنف ضد المرأة، والنائب سعيدة بوناب وتحمل صفة رئيسة مجموعة الصداقة والأخوة "الجزائر – الصحراء الغربية."

لبنان: تعديلات على قانون الحماية من العنف الأسري

ضمانا لمزيد من الحماية لضحايا العنف الأسري وأطفالهن، أقر المجلس النيابي في الجمهورية اللبنانية اليوم الموافق 2020/12/21 عددا من التعديلات على القانون 2014/293 الخاص بحماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري.

كانت كلّ من وزارة العدل ومنظمة "كفى" والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية قد اقترحوا هذه التعديلات في العام 2018، بعد أن تبيّن وجود ثغرات في بعض مواد القانون استناداً إلى التجربة العملية في تطبيقه لدى القضاة المعنيين.

ومن أبرز التعديلات التي تمّ إقرارها:

تضمين تعريف العنف الأسري، الممارسات الجرمية التي تقع "أثناء الحياة الزوجية أو بسببها."

تضمين أنواع العنف المعاقب عليها، العنف الاقتصادي.

زيادة عدد القضاة المولجين بالتحقيق وبالنظر في قضايا العنف الأسري، والحرص على أن تكون الضحية على بيّنة من حقوقها أمام القضاء ومن حقّها بالاستعانة بالمساعدة الاجتماعية.

شمول أمر الحماية الذي يصدر لصالح ضحية العنف الأسري، أطفالها البالغين من العمر 13 سنة وما دون، فيما كان أمر الحماية لا يشمل سوى أطفال الضحية الذين هم في سنّ الحضانة القانونية وفق أحكام قوانين الأحوال الشخصية. كما بات في القانون الجديد، لأي قاصر الحق بأن يطالب بأمر الحماية دون ولي أمره.

إنشاء حساب خاص في وزارة الشؤون الاجتماعية لمساعدة ضحايا العنف الأسري، وتأهيل المرتكبين يموّل من مساهمات الدولة، (ويرصد لهذه الغاية اعتماد إسمي في الموازنة السنوية لوزارة الشؤون الاجتماعية)، من الهبات ومن الأموال الناتجة عن الغرامات المحكوم بها بموجب هذا القانون.

تشديد العقوبات على مرتكبي جرائم العنف الأسري.

المصدر: منظمة المرأة العربية

مصر: للمرة الأولى امرأة تترأس أولى جلسات مجلس النواب

انعقدت الثلاثاء الموافق 12 يناير/كانون الثاني 2021 أولى جلسات مجلس النواب المصري الجديد برئاسة النائبة فريدة الشوباشي ويعاونها عضوين، من بينهما إمرأة أيضاً هي النائبة فاطمة سليم.

وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي تترأس فيها إمرأة الجلسة الأولى من مجلس النواب المصري.ويبلغ عدد مقاعد النساء في هذا المجلس 162 مقعداً (148 منها بالانتخاب والباقي بالتعيين) وذلك من أصل 568 مقعداً بنسبة 27.% وجدير بالذكر أن هذه النسبة هي أعلى نسبة لمشاركة المرأة في تاريخ البرلمان المصري .وكان قانون مجلس النواب المُعدل رقم 140 لسنة 2020، قد خصص للمرأة ما لا يقل عن 25% من إجمالى مقاعده المُنتخبة، فضلاً عن نصف نسبة الـ(5%) التي يعينها الرئيس، وذلك بحد أدنى.

المصدر: منظمة المرأة العربية

يسرنا تواصلكم معنا

البريد الإلكتروني: Samiasmadi@outlook.com
CVAW_Arab@outlook.com
منسقة الائتلاف: سامية الصمادي
العنوان البريدي:ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، مجلس النواب، العبدلي-عمان، المملكة الأردنية الهاشمية
ص.ب. 72 / الرمز البريدي: 11118
الهاتف: 0096265635100 الفرعي: 4183

الائتلاف يرحب بانضمام ثلاثة عضوات جديدات

السيدة نوارة سعدية جعفر، عضو مجلس الأمة الجزائري

السيدة صليحة مخرف، عضو المجلس الشعبي الوطني الجزائري

النائب عبلة الهواري، عضو مجلس النواب المصري

تابعونا!

فيسبوك @CVAWArabCoalition

تويتر @CVAWArab

cvaw-arabcoalition.org